

توقعات أسواق الشرق الأوسط بعد تصريح الفيدرالي

الكاتب



مات ويلر

لقد كان عام 2023 عاماً حافلاً بالأحداث من جميع النواحي، وانتهى بشكل غير متوقع مع اندلاع الصراع بين إسرائيل وغزة في الشرق الأوسط. ويتفق المراقبون الماليون وخبراء الاقتصاد على أهمية توخي الحذر عند وضع التوقعات بشأن أسواق الشرق الأوسط لعام 2024، مع الإشارة إلى احتمال امتداد الصراع إلى دول مجاورة أخرى. ومع ذلك، لا يزال من الأسهل استعراض التنبؤات المتعلقة باللاعبين الإقليميين الرئيسيين بسبب التزامهم برؤى طويلة المدى، وبرامج تحويلية، وجهود تنويع، علاوة على البعد الجغرافي عن موقع الصراع الرئيسي. إذًا، ما هي التوقعات التي يمكننا تقديمها للعام المقبل.

هل الدولار الأمريكي أقوى من المتوقع؟

بعد عامين من الزيادات القوية في أسعار الفائدة، يبدو أن المتداولين يعتقدون أن عام 2024 سيجلب "محوراً" لتخفيضات أسعار الفائدة من البنوك المركزية الكبرى. تتراوح سيناريوهات تخفيضات أسعار الفائدة من "خفض التضخم غير النظيف" إلى الركود العالمي المتزامن الخطير أو الصدمة السلبية التي تغير النموذج الاقتصادي بأكمله. وتتطلب تخفيضات فورية في أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم، كما كان الحال مع فيروس كورونا.

ووفقاً للتوقعات الجديدة الصادرة عن رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي جيروم باول وأعضاء اللجنة، تشير أن "سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية سيكون بمقدار 4.6% في نهاية عام 2024"، لكن محافظي البنوك المركزية يصرون على أنهم لن يبدأوا في خفض أسعار الفائدة قريباً. ونتيجة لذلك، يمكن أن يستفيد الدولار الأمريكي من تخفيضات أقل في أسعار الفائدة عما كان متوقعاً بعد عام 2023 الهائئ نسبياً. ومع ذلك، ينفي محافظو البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة في القريب العاجل. في الواقع، يعتقد المتداولون حالياً

قد يكون أول من يبدأ تخفيضات أسعار الفائدة في موعد لا يتجاوز أبريل، يليه (ECB) أن البنك المركزي الأوروبي آخرون بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي في مايو ويونيو. باختصار، طالما استمرت الظروف الاقتصادية في إظهار نمو متواضع، فمن المرجح أن تبقي البنوك المركزية على أسعار الفائدة أعلى مما كانت عليه في التاريخ الحديث. لضمان عدم تفاقم التضخم

حتى الآن، صمد الاقتصاد الأمريكي بشكل أفضل من معظم منافسيه الرئيسيين، وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يرتفع الدولار الأمريكي مع بدء المتداولين في تأجيل تخفيضات أسعار الفائدة إلى النصف الثاني من العام

• الصناعات غير النفطية تتصدر منطقة الشرق الأوسط

على الرغم من أن دول الشرق الأوسط تمر بمراحل مختلفة من التنمية، إلا أن اللاعبين الرئيسيين، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، يحققون قفزات نحو التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى طويلة المدى تساعدهم على توسيع قاعدتهم الصناعية، وفتح قطاعات مختلفة أمام الاستثمار، وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، والامتثال للأهداف البيئية والاستدامة العالمية

وفقاً لتقرير حديث للبنك الدولي، مع توقعات نمو المنطقة بنسبة 3.6% في عام 2024، فمن المحتمل أن ينكمش الاقتصاد النفطي بنسبة 3.9%، ما لم تؤدي الأحداث الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى تقلب أسعار النفط. ويتوقع التقرير نفسه أن ينمو الاقتصاد غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4.5% هذا العام بفضل جهود التنويع التي تبذلها الدولة، في حين من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية بنسبة 4.3% بقيادة عدة قطاعات، بما في ذلك التجارة والضيافة والتصنيع والصناعات التحويلية والبناء وغيرها. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي جهود التنويع إلى دفع النمو في البحرين والكويت وقطر وعمان، ولكن بوتيرة أبطأ. وفي الكويت، من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.2% مدعوماً بالاستهلاك الخاص والسياسة المالية الفضفاضة. وبدورها تتحول قطر بسرعة إلى مركز رياضي عالمي، في حين من المتوقع أن يواصل قطاعا السياحة والخدمات في البحرين انتعاشهما

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي تأتي التوقعات أقل إيجابية في عام 2024، حيث يبدو أن التضخم والتوترات الجيوسياسية والافتقار إلى الإصلاحات طويلة الأجل تؤدي إلى إبطاء عجلة التنمية في هذه البلدان. وتواجه مصر أيضاً عاماً مليئاً بالتحديات، خاصة بعد أن قامت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات الائتمانية بتعديل التصنيف "B" من "B-" الائتماني السيادي طويل الأجل للعملة الأجنبية والمحلية للبلاد إلى

• صعود الشركات الناشئة ورأس المال الاستثماري

في السنوات الأخيرة، تحول الشرق الأوسط إلى مركز حيوي للشركات الناشئة وخاصة في مجال التكنولوجيا. لقد مهدت العديد من العوامل هذا المسار الإيجابي، لا سيما في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الدعم الحكومي الكبير، التوافر المتزايد لصناديق رأس المال الاستثماري والمستثمرين المنفتحين، البنية التحتية الرقمية المتقدمة، الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات الرقمية، وتوافر مجموعة واسعة من المواهب. تشمل قطاعات الشركات الناشئة المزدهرة في دول مجلس التعاون الخليجي التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية والنقل والخدمات اللوجستية، فضلاً عن الطاقة المتجددة

وفقاً لمجلة فوربس، "جمعت الشركات الناشئة الخمسين الأكثر تمويلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي الضوء على أنه STV 3.2 مليار دولار في عام 2022، بزيادة 6.7 بالمائة عن عام 2021"، في حين تسلط دراسة أجرتها "من المتوقع أن تظهر 45 شركة ناشئة تبلغ قيمتها ما لا يقل عن مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2030 بقيادة السعودية". وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تهدف الجهود الحكومية أيضاً إلى مضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 9.7% إلى 19.4% على مدى السنوات العشر المقبلة، بما يتماشى مع رؤية 2030 التي تنص على ظهور ما يقرب من 115 شركة ناشئة جديدة في مجال التكنولوجيا سنوياً في دول مجلس التعاون الخليجي. على الرغم من أنه لا تزال هناك بعض التحديات التي يتعين معالجتها، يبدو أن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا لديها مستقبل واعد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تساهم في التنوع الاقتصادي في المنطقة ودفع التقدم التكنولوجي.

• ابتكار مركز عالمي جديد للسياحة والضيافة

بعد رفع القيود المتعلقة بفيروس كورونا، توافد المسافرون مرة أخرى من جميع أنحاء العالم إلى منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر أحد المراكز السياحية الرئيسية في العالم مع مجموعة واسعة من مناطق الجذب التي تلبي احتياجات المسافرين الأكثر تميزاً.

احتلت المملكة العربية السعودية المركز الخامس في التصنيف العالمي ForwardKeys وفقاً لشركة تحليل السفر للوافدين الدوليين في عام 2023، بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة ومصر المرتبتين الثامنة والعاشرة على التوالي. منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي سجلت توسعاً في تدفقات السياحة الدولية للربع الرابع من عام 2023 حسبما ذكرت الشركة، مؤكدة على أن عدد السياح الدوليين الوافدين إلى المنطقة من المتوقع أن ينمو بنسبة 2% في الربع الرابع مع استمرار النمو في عام 2024.

وفي حين أن نشاط السفر قد يتأثر بالحرب في غزة في بلدان المشرق العربي، فإن وضع الإمارات العربية المتحدة كوجهة آمنة للترفيه والتسلية سيعزز قطاع الضيافة والسياحة لديها. وبالمثل، تسعى المملكة العربية السعودية، من خلال الانفتاح على العالم، إلى أن تصبح وجهة سياحية شهيرة بحلول نهاية العقد، مع خطط لمساهمة القطاع بأكثر من 10% في الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وتتنظر قطر وعمان أيضاً إلى السياحة والضيافة باعتبارهما ركائز محتملة لاقتصاداتهما المعتمدة على النفط، وتعملان على جذب المزيد من السياح.

• نمو ملحوظ في قطاع العملات المشفرة

هناك قطاع آخر من المتوقع أن يشهد نمواً في الشرق الأوسط في عام 2024 وهو مجال العملات المشفرة. تتوقع أن يصل حجم سوق العملات المشفرة في دول مجلس (IMARC) المجموعة الدولية لأبحاث واستشارات تحليل السوق يبلغ 53.85% بين عامي 2024 و2032. هناك العديد من الأسباب التي تقف (CAGR) التعاون الخليجي إلى معدل نمو وراء هذا النمو الكبير، بما في ذلك تطوير البنية التحتية بقيادة الاستثمارات الحكومية، والاعتماد الواسع النطاق شركة استشارية رائدة في IMARC للتكنولوجيات الرقمية، وجهود التنوع الاقتصادي الكبيرة. وتعد مجموعة استراتيجيات الإدارة وأبحاث السوق في جميع أنحاء العالم

• مستقبل أكثر خضرة واستدامة

مع تحول العالم نحو مستقبل أكثر اخضراراً، تُظهر منطقة الشرق الأوسط التزاماً كبيراً وإصراراً عظيماً على لعب دور وهي جزء من شبكة Strategy& في قيادة مشاريع ومبادرات الاستدامة من أجل غد أخضر. وفقاً لشركة PwC فإن منطقة الشرق الأوسط لديها القدرة على أن تشهد نمواً اقتصادياً بقيمة 3 تريليون دولار أمريكي مع خلق PwC أكثر من مليون وظيفة مستقبلية بحلول عام 2030. وتشير إلى أنه يمكن للحكومات وقادة الشركات الاستفادة من الموارد المتجددة الوفيرة في المنطقة لتصنيع منتجات صناعية محايدة للكربون وسالبة الكربون للتصدير، أو لتنويع مزيج الطاقة الخاص بها لتشمل مصادر مثل الطاقة الشمسية والهيدروكربونات ذات التأثير المنخفض على البيئة.

مرة أخرى، تتولى دول مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة في مجال الاستدامة أيضاً، حيث استضافت الإمارات والذي من المتوقع أن يؤدي إلى خطط استدامة قابلة للتنفيذ (COP28) مؤخراً مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ وتعاون في عام 2024. ومن المتوقع أيضاً أن تستضيف المنطقة أحداثاً مهمة أخرى في عام 2024، بما في ذلك لايف الرياض، ومنتدى الاستدامة ICS DI الاستدامة دبي، قمة دبي للطاقة والاستدامة، مؤتمر الشرق الأوسط للطاقة في دبي للشرق الأوسط في المناخ، وغيرها من الأحداث المهمة.

إخلاء المسؤولية

لا تستهدف المعلومات الواردة في هذا الموقع عامة جمهور أي دولة معينة. لا يُقصد توزيعها على جمهور مقيم في أي بلد يتعارض توزيع أو استخدام هذا المحتوى مع أي قانون محلي أو متطلبات تنظيمية. المعلومات جميع الآراء والمعلومات (CFD) والآراء الواردة في هذا التقرير لغرض استخدامها كمعلومات عامة فقط وليس المقصود منها أن تكون عرضاً أو التماساً فيما يتعلق بشراء أو بيع أي عملة أو عقود مقابل الفروقات. الواردة في هذا التقرير عرضة للتغيير دون إشعار، وتم إعداد هذا التقرير بغض النظر عن أهداف الاستثمار المحددة والوضع المالي واحتياجات أي متلقي معين.

أي إشارات إلى تحركات أسعار أو مستويات تاريخية هي معلومات مرتكزة على تحليلنا ولا تؤكد أو تضمن أن أي من هذه التحركات أو المستويات من المحتمل أن تتكرر في المستقبل. حيث تم الحصول على المعلومات الواردة في هذا التقرير من مصادر يُعتقد أنها موثوقة، لا يضمن المؤلف دقتها أو اكتمالها، ولا يتحمل المؤلف أي مسؤولية عن أي خسارة مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية قد تنتج عن اعتماد أي شخص على أي من هذه المعلومات أو الآراء.

يُرجى العلم أن تداول الفوركس، العقود المستقبلية، وغيرها من عمليات التداول التي تستخدم الرفع المالي تنطوي على مخاطر خسارة كبيرة، وبالتالي فإنها لا تناسب جميع المستثمرين. يمكن أن تتجاوز الخسائر غير متوفرة للمقيمين في الولايات (CFDs) ودائعك. زيادة الرافعة المالية تزيد من المخاطر. لا تخضع عقود الذهب والقضة الفورية للتنظيم بموجب قانون تبادل السلع في الولايات المتحدة. العقود مقابل الفروقات المتحدة. قبل أن تقرر تداول العملات الأجنبية (الفوركس) والعقود المستقبلية للسلع، يجب أن تفكر بعناية في أهدافك المالية، ومستوى خبرتك، ورغبتك في المخاطرة.

الآراء أو الأخبار أو الأبحاث أو التحليلات أو الأسعار أو المعلومات الأخرى الواردة هنا يُقصد بها أن تكون بمثابة معلومات عامة حول الموضوع الذي يتم تناوله ويتم توفيرها على أساس أننا لا نقدم أي مشورة استثمارية أو قانونية أو ضريبية.

عليك استشارة مستشار مناسب أو غيره من المستشارين في جميع المسائل الاستثمارية والقانونية والضريبية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024